قروض الموظفين والبطالة تسببا بعزوف المواطنين عن التبضع لشهر رمضان

ذي قار/متابعة المدى

خلافا عن الأعوام السابقة لم تشهد الأسواق في محافظة ذي قار الحركة التجارية المعهودة لها عند قرب حلول شهر رمضان المبارك، حيث لم يؤشر الزحام وحركة البيع والشراء في أسواق المحافظة هذا العام،وكانت الأسباب تعود إلى انخفاض المستوى المعيشي للفرد و كثرة البطالة، و ارتفاع أسعار المواد الغذائية

ويقول فلاح جراد وهو احد بائعي المفرد إن هذا العام لم يشهد السوق ذلك الزحام وحركة التسوق الكبيرة التي نشهدها كل عام رغم الارتفاع البسيط للأسعار قياسا لما تشهده الأسواق من ارتفاع الأسعار في الأعوام السابقة، ورجح سبب عدم ارتفاع الأسعار إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن وكثرة البطالة مما دفع بالتجار إلى عدم رفع الأسعار بنسبة كبيرة خوفا من تلف موادهم الغذائية، لكن هناك بعض المواد التي لا يمكن أن يستغني عنها الصائم في بيوت محافظة ذي قار احتكرها التجار وافرغوا السوق منها تمهيدا لعرضها في السوق مع بداية شهر رمضان".

فيما يوضح المواطن هاني رزيج وهو عامل بناء "لم أستطع التسوق لشهر رمضان حتى الآن لأنني لم احصل على أجور عملي منذ ما يقرب أربعة أشهر، كوني اعمل لدى مقاول، والمقاولون لا يدفعون الأجور في وقتها رغم أن العمل معهم بأقل من الأجور الرسمية لعملنا الحر، كما أن المتطلبات اليومية في وقتنا الحاضر كثيرة فالمواطن يشتري الماء والكهرباء والبنزين لتشغيل المولدات المنزلية، كون أصحاب المولدات الأهلية تكثر عندهم الأعطال هذه الأيام من السنة".

كما تشير المواطنة إيمان حسين إلى أن ارتفاع الأسعار وغياب اغلب السلع المهمة عن السوق وانعدام الجمعيات الحكومية الداعمة للمواطن والمدعومة من الحكومة جعلت الفقير عاجزا عن تأمين احتياجات شهر رمضان المبارك التي تكون مكلفة في اغلب الأحيان"

ويقول احمد راضي شليج وهو منتسب في شرطة المحافظة "أنا أعمل شرطيا وراتبي يتوزع بين قرض الخمسة ملايين وقرض السيارة وغيرها من القروض، ولم يبق لدي ما يكفي للتسوق لشهر رمضان لاعتمادي الكلي على العمل كسائق أجرة بعد أوقات الدوام والكل يشهد الزحام الكبير في شوارع المحافظة".

فيما يبين الموظف رحيم عبد أن "الإغراءات الكثيرة من قروض وشراء أجهزة بالتقسيط وسيارات وسلف بين الموظفين لم تبق من الراتب الشهر سوى الشيء اليسير للموظف مما انعكس سلبا على الوضع المعيشي للمواطن وعلى القدرة الشرائية للفرد، ومع حلول شهر رمضان اتضح ذلك جليا عندما عجز أغلب المواطنين عن التسوق للشهر الكريم.

ويشير إلى أن بعض ضعاف النفوس اخفوا مواد أساسية ضرورية من الأسواق تمهيدا لرفع أسعارها في شهر رمضان مع غياب الدعم الحكومي وغياب مفردات البطاقة التموينية التي لم يبق منها سوى ثلاث مواد لا تغني ولا تشبع.

مصدر:مصروفات الكهرباء تعادل موازنات بعض دول الجوار

بغداد/المدى

كشفت لجنة النفط والطاقة النيابية عن مجموع المبالغ التي صرفت على قطاع الكهرباء في العراق أنها تعادل عشرة أضعاف ميزانية البحرين البالغة ٥,٥ مليار دولار، وأكثر من ميزانيتي الكويت والإمارات بكثير.

وقالت عضو اللجنة سوزان السعد في بيان صحفي إن الحكومة صرفت على مشاريع الطاقة الكهربائية ما يقارب ٢٧ مليار دولار، فيما انفق المواطنون ما يقارب ٨٠ مليار دولار على مدى الثماني سنوات الماضية".

وأوضحت السعد أن وزارة الكهرباء صرفت أموالا هائلة تكفي لشراء أصول شركة (جنرال ألكترك) بكل فروعها وخطوطها الإنتاجية تغطي تكاليف نقلها إلى بادية السماوة، أو إلى هور العمارة، لكي تباشر من هناك بإنشاء محطات جديدة للطاقة من فئة خمس نجوم، تُشيد في كل مدينة عراقية".

وأشارت السعد إلى أن المتبقي من المبلغ فيكفي لشراء شركتي (سيمنز الكترونك و ميتسوبيشي باور)، فيما يكفي مجموع الأموال التي صرفت لشراء شقق تمليك مؤثثة لكل عائلة عراقية، في ربوع الريفيرا، أو على ضفاف لاس بالماس، أو جزر سيشل، أو جزيرة موريشوس.

تحذيرات من تأثر البلاد بأزمة اليورو

بغداد/المدى

حذر الخبير الاقتصادي إسماعيل عبدالحسين من تأثير الأزمة اليورو الأوربية على الاقتصاد العراقي كونه ريعيا أحادي الجانب معتمداً على النفط، داعياً إلى وضع برامج تنموية لتجنب تأثيرها على البلد.

وقال عبدالحسين في تصريحات صحفية إن العالم مقبل على أزمات اقتصادية متتالية بسبب التوترات السياسية والتهديدات الدولية التي تشهدها بعض مناطق العالم، حيث بدأت الآن من منطقة اليورو وستنجر إلى أمريكا ومن ثم إلى آسيا، مشيراً إلى أن هذه الأزمات ستقلل الطلب على النفط، ما يجعل أسعار البترول العالمية تتجه نحو الهبوط.

وأضاف: يجب على الحكومة أن تضع برامج وخططا تنموية لما تبقى من عمرها لكي تخلق تنمية اقتصادية مستدامة وتقلل من الاعتماد الكلي على النفط وإنما على الإيرادات المتحققة من الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة وغيرها من القطاعات.

وأشار إلى: أن الحكومة عاجزة عن تحقيق البرامج التنموية بسبب انشغالها بالمشاكل السياسية في البلد والتحديات التي تواجهها تاركة الاقتصاد الوطني الذي جعلته يراوح في مكانه، ومعرضا للهزات العالمية.

وتمر دول منطقة اليورو بأزمة اقتصادية حادة بسبب توقف معاملها وتراكم الديون عليها وأجبرت بعض الدول الأوربية كاليونان على تطبيق سياسة التقشف، ما ولد خوفاً لدى الاقتصاديين العرب من أن تؤثر هذه الأزمة على اقتصادياتها من ناحية تقليل التبادلات التجارية مع الدول الأوروبية.

أوبك يرتفع إلى ١٠١,٧٣ دولار

بغداد/المدى

ارتفع سعر سلة أوبك التي تضم نفط البصرة الخفيف إلى ١٠١,٧٣ دولار للبرميل.

وقالت منظمة أوبك إن سعر سلة خاماتها القياسية ارتفع إلى ١٠١,٧٣ دولار للبرميل

وتتكون سلة أوبك من ١٢ خاما هي مزيج صحارى الجزائري وخام جيراسول الأنجولي والخام الإيراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي والتصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري والبحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومربان الإماراتي وميري الفنزويلي وأورينت من الأكوادور.

وكانت بيانات الشحن ومصادر بالصناعة قد أظهرت أمس أنه من المنتظر أن تنخفض صادرات النفط العراقية للشهر الثالث على التوالي في تموز/يوليو إلى أقل من ٢,٤ مليون برميل يوميا في نكسة للآمال في إمدادات عراقية تعوض عن انخفاض الإنتاج من إيران بسبب العقوبات.

البنك المركزي يختتم أسبوعه ببيع ٢٧٦ مليون دولار

بغداد/المدى

اختتم البنك المركزي مبيعاته من الدولار في مزاده لبيع وشراء العملات الأجنبية أمس الخميس، ببيع ٢٧٦ مليون دولار، بسعر صرف أساس ١١٦٦ دولارا مقابل كل دولار.

وأوضحت النشرة التي صدرت عن البنك المركزي وتلقت المدى نسخة منها أن" الحجم الكلي للطلب على الدولار بلغ ٢٧٦ مليونا و٦٣٣ ألف دولار، غطاها البنك المركزي بسعر صرف أساس بلغ ١١٦٦ دينارا مقابل كل دولار".

يأتي هذا بعد تراجع حاد لمبيعات الدولار في البنك المركزي في الرابع من نيسان الماضي بعد قراره تشديد شروط بيع العملة، لتصل إلى اقل من نصف المتوسط الطبيعي لحاجة السوق اليومية الذي يتراوح بين ١٥٠ – ١٦٠ مليون دولار يوميا.

وتعتبر مبيعات جلسة أمس مرتفعة بشكل كبير عن متوسط المبيعات الاعتيادية خلال السنوات القليلة الماضية، بعد أن تراجعت بشكل كبير منذ أوائل شباط الماضي، مقارنة مع نهاية العام ٢٠١١ وشهر كانون الثاني الماضي، والتي بلغ متوسطها نحو ٢٠٠ مليون للجلسة، بعد زيادة الطلب بشكل غير مسبوق، بسبب العقوبات المفروضة على إيران وسوريا وتراجع أسعار صرف التومان والليرة إلى النصف.الأمر الذي دعا البنك المركزي إلى تشديد إجراءات بيع العملة الأجنبية ليشترط على البنوك الخاصة الإفصاح عن زبائنها من طالبي الشراء، وعلى وفق التعليمات التي اعتمدها في الأول من شباط ٢٠١٢، والمتعلقة باستخدام الصك المصدق للزبون الواحد لأغراض تعريفية.

ليعود المركزي ويشدد إجراءاته لبيع الحوالات، ويعلن عدم تلبيته طلبات الشراء إلا بوجود تحاسب ضريبي سنوي، ووثائق رسمية تثبت أن الأموال تتجه إلى التجارة فعلا، ما رفع سعر صرف الدولار محليا بشكل مفاجئ ليصل إلى ١٢٧٠ دينارا لكل دولار، بعد أن كان بسعر ١٢٤٠ دينارا لكل دولار.

إلا أن ضخ الدولار عاد بشكل اكبر إلى السوق المحلية، بعد سماح البنك المركزي لمصرفي الرشيد والرافدين والمصارف الأهلية ببيع العملة إضافة إلى البيع في مزاده، ليستقر سعر الصرف عند ١٢٥٠ دينارا لكل دولار رغم زيادة بيع الدولار.

وتوزعت المبيعات على الطلب النقدي بمبلغ ثمانية ملايين و٣٢٥ ألف دولار"، فيما سجلت مبيعات الحوالات "مبلغ ٢٦٨ مليونا و٣٠٨ آلاف دولار بسعر صرف بلغ ١١٧٩ دينارا لكل دولار"، بضمنه "عمولة البنك المركزي البالغة ١٣ دينارا لكل دولار".

النشرة بينت أن "المصارف الـ٣٠ المشتركة بالمزاد لم تتقدم بأية عروض بيع للدولار".

ويعقد البنك المركزي خمس جلسات مزاد أسبوعية بدءا من يوم الأحد إلى يوم الخميس لبيع وشراء العملات الأجنبية، ويتقاضى عمولة عن البيع النقدي والحوالات مقدارها ١٣ دينارا لكل دولار.

البصرة تؤكد هدر كمية كبيرة من الغاز

البصرة/وكالات

أعرب رئيس لجنة التنمية الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة محمود المكصوصي عن أسفه لفقدان كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في البصرة من خلال عمليات الحرق في اغلب الحقول بالمدينة.

وقال المكصوصي في تصريحات صحفية: للأسف الشديد نرى شعلاً نارية ملتهبة منذ سنوات كثيرة وهي موجودة في مواقع جغرافية مختلفة وهذا يعتبر هدرا في المال العام من خلال حرق الغاز الطبيعي وعدم الاستفادة من هذا الغاز،مشيرا إلى أن العراق يعتبر من ضمن الدول العالمية التي لديها كميات كبيرة من الغاز الطبيعي".

وطالب وزارة النفط بـ "الاتفاق مع شركات عالمية أجنبية للتعاقد معها أو إجراء جولات تراخيص نفطية للاستفادة من هذا الغاز، موضحا أن عمليات الحرق في الوقت الحالي لهذا الغاز لوثت اغلب مناطق محافظة البصرة".

ويذكر أن مصافي النفط تحتوي دائما على شعل نارية يتم من خلالها حرقً الغاز الطبيعي المنبعث من عمليات تصفية و تكرير النفط الخام ما يشكل هدرا واضحا لمادة الغاز الطبيعي.

بغداد تشارك في اجتماعات البنك الدولي في بيروت

بغداد/المدى

ترأس وزير الإعمار والإسكان محمد صاحب الدراجي الوفد الوزاري المشارك في اجتماعات المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي في مجال الطرق والجسور المنعقد في العاصمة اللبنانية بيروت.

وقال الدراجي في بيان صحفي اطلعت عليه المدى انه "تم عقد اجتماعات مكثفة مع ممثلي البنك الدولي حول المشاريع التي سيتم تمويلها في مجال الطرق والجسور من قبل البنك الدولي، منها مشروع القناة الجافة طريق المرور السريع رقم ٢ الذي يربط ميناء أم قصر بكل من تركيا وإيران وسوريا والأردن عبر شبكة من الطرق السريعة".

وأضاف الدراجي انه "تمت مناقشة مشروع تأهيل وصيانة طريق المرور السريع رقم (١) الذي يمتد من جنوب العراق عند منطقتي صفوان والبصرة وصولا إلى الحدود السورية والأردنية، وفق المواصفات الفنية العالمية، حيث سيؤمن هذا المشروع للعراق حركة اقتصادية نشطة"، مؤكدا أن "الطريق سيتم إعادة تأهيله بشكل كامل من حيث الاسيجة وإعادة تأثيثه، إضافة إلى إنشاء محطات استراحة وفق التصميم الأساسي للطريق".

وأوضح الدراجي إن "الاجتماعات التي تم عقدها مؤخراً مع وفد البنك الدولي في العاصمة اللبنانية بيروت أثمرت عن نتائج ايجابية ستنعكس على شكل مشاريع مهمة في مجال الطرق السريعة والجسور، حيث ستشهد المرحلة المقبلة تعاوناً كبيراً مع البنك الدولي لتمويل مشاريع إستراتيجية وانشاء طرق سريعة ذات جدوى اقتصادية مهمة للبلاد".

مناقشة ربط المصارف بشبكة اتصالات موحدة

بغداد/وكالات

قال عضو اللجنة المالية أمين هادي، أن لجنته ستناقش مع البنك المركزي إمكانية ربط البنوك العراقية بشبكة اتصالات موحدة لتسهيل العمل المصرفي في البلد.

وأضاف هادي إن اللجنة المالية ستقيم ورشة عمل خاصة للمصارف الحكومية والأهلية لإعادة هيكلتها، بحضور مسؤولين من البنك المركزي وممثلين عن البنوك العراقية لطرح المشاكل والمعوقات التي تعرقل عمل النظام المصرفي.

وأشار إلى أن أهم المواضيع التي ستطرح في الورشة، مناقشة كيفية ربط المصارف بشبكة اتصالات موحدة ضمن نظام "المقسم الوطني" والاتفاق على وضع آلية لتوحيد عملها لتسهيل التعاملات المصرفية.

وذكر أن نظام "المقسم الوطني" يعد من الأنظمة الحديثة ويحتاج إلى الوقت الكافي لتطبيقه لأن البلد مازال غير مستقر سياسياً واقتصادياً والمصارف إلى الآن تعاني من الفساد المالي والإداري، بينما هذا النظام يحتاج إلى بنى تحتية متكاملة لتنفيذه واستقرار تام في البلد.

وأعلن البنك المركزي عن التفاوض مع رابطة المصارف الأهلية لبدء تأسيس نظام الكتروني جديد يدعى (المقسم الوطني) أو البنوك الهاتفية حيث يقوم بربط جميع المصارف العراقية الحكومية والخاصة بشبكة اتصالات موحدة تدار من قبل شركة عالمية متخصصة لتسهيل العمليات المصرفية.

ويذكر أن النظام المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة وأربعين مصرفا فضلا عن البنك المركزي وتتوزع حسب الملكية بين (٧) مصارف حكومية و(٣٠) مصرفا أهليا بضمنها (٧) مصارف إسلامية إضافة إلى (٦) مصارف أجنبية.

برلمانيّ: تشريع قانون النفط والغاز سيقضي على الخلافات

بغداد/المدى

أفاد عضو لجنة النفط والطاقة قاسم محمد قاسم أن تشريع قانون النفط والغاز سيحل الخلافات القائمة حاليا بشأن الملف النفطي.

ويشكل الملف النفطي إحدى نقاط التوتر بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان إذ ترفض الحكومة الاتحادية العقود النفطية التي تبرمها حكومة الإقليم معتبرة إياها غير دستورية بينما تصر حكومة الإقليم على أنها قانونية.

وقال قاسم بحسب(الفرات نيوز) إن قانون النفط والغاز من أهم القوانين وأخطرها لأنه ينظم الملف النفطي الذي يشكل أكثر من ٩٠٪ من واردات خزينة البلاد".

وأضاف إن غياب هذا القانون يجعل البعض يفسر أي تصرف يقوم به بأنه قانوني وأن ما تقوم به الحكومة الاتحادية من جولات التراخيص لا تستند على أي نص دستوري".

ولفت إلى أن تشريع قانون النفط والغاز يجعل الجميع أمام صلاحياتهم ويحددها لهم بشكل لا يجعلهم يتجاوزن حدود صلاحياتهم مما سيقضي على الخلافات الموجودة حاليا بشأن الملف النفطي".

يذكر أن الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشأن الملف النفطي قد تفاقم مؤخرا بعد إقدام الإقليم على تصدير النفط المستخرج في أراضيه إلى تركيا لسد النقص الحاصل في المشتقات النفطية المجهزة من قبل الحكومة الاتحادية بعد أن قررت تخفيضها بحسب قول المسؤولين الكرد، وقامت الحكومة الاتحادية على اثر ذلك بمخاطبة السلطات التركية لايقاف استيرادها النفط من إقليم كردستان،غير أن الأخيرة رفضت ذلك مؤكدة شرعية العقود التي أبرمتها مع حكومة إقليم كردستان.